الاشتباكات تتواصل.. وتحصد أول قتيل في دمنهور

مصر: مرسي يتراجع.. و «الميدان» يرد على «نهضة مصر» اليوم

■ الرئاسة: الإعلان الدستوري مؤقت والرئيس اجتمع بـ «الأعلى» للقضاء

مرسي

■ البرادعي: لا لأي حل وسط لهذه الأزمة ومصرون على موقفنا مهما بلغت التضحيات

البرادعي

متظاهر متحديا قوات الامن في التحرير

القاهرة – «ا. ف. ب»: اكد الرئيس المصري محمد مرسي امس الاول ان الصلاحيات الموسعة والمطلقة التي منحها لنفسه قبل ايام هي اجراء «مؤقت» داعيا الى «حوار ديمقراطي»، بينما تواصلت الاحتجاجات في قطاعات نقابية ومهنية واسعة وكذلك ايضا في الشارع حيث شهدت في اماكن عدة اشتباكات حصدت اول قتيل لها بعد مئات الجرحى.

وفي اليوم الثالث للازمة السياسية الناتجة عن الاعلان الدستوري الذي اصدره مرسي الخميس وقضى بتوسيع صلاحياته وتحصين قراراته من اي مراجعة قضائية، اجتمعت الجمعيات العمومية للقضاة الغاضبين لاتخاذ قرارات بوقف العمل في المحاكم، بينما دعت نقابة الصحافيين الى اضراب، في حين تواصلت الاشتباكات على الارض بانتظار حلول اليوم الثلاثاء، موعد التظاهرتين «المليونيتين» المتضادتين اللتين دعت الى احداهما المعارضة والى الثانية الموالاة.

ومساء الاحد قتل شاب واصيب عشرات اخرون في مدينة دمنهور «شمال الدلتا» في اشتباكات دارت بالحجارة والعصي وزجاجات المولوتوف بين معارضي مرسي وانصاره، ويعد هذا الشاب اول ضحية لموجة الاحتجاجات التي تشهدها مصر منذ ان اصدر مرسي الاعلان الدستوري الجديد الخميس الماضي.

وقال حزب الحرية والعدالة المنبثق من جماعة الاخوان المسلمين على موقعه على الانترنت ان الشاب «اسلام فتحي مسعود قتل على يد بلطجية».

وقال رئيس الحزب سعد الكتاتني في بيان نشره على صفحته على فيس بوك ان «مقتل أحد شباب الحزب في دمنهور واستمرار أعمال البلطجة وإحراق مقار الحزب في المحافظات تؤكد أن هناك من يريد نشر الفوضى في مصر»، داعيا «القوى الوطنية وجميع القيادات الحزبية الى إدانة العنف ورفضه فنحن قد نختلف ولكن من غير المعقول أن يتجاهل البعض ممارسات البلطجة».

وشهدت مدينة دمنهور اشتباكات لليوم الثالث على التوالي بين متظاهرين معارضين للاعلان الدستوري الذي اصدره مرسي وبين انصار جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي اليها الرئيس.

واكد مصدر طبي مقتل شاب في المواجهات. وقال الطبيب محمود الدفراوي من مستشفى دمنهور العام لوكالة فرانس برس ان «شابا لقي مصرعه واصيب عشرات اخرون» بجروح.

وتجري اشتباكات منذ ايام في الشوارع المحيطة بميدان التحرير في قلب القاهرة بين متظاهرين معارضين للرئيس المصري وقوات الامن ادت الى اصابة العشرات.

ويعتصم منذ الجمعة مئات المعارضين لمرسي في ميدان التحرير بعد ان امهلته الاحزاب اليسارية والليبرالية مهلة اسبوع لسحب هذا الاعلان الدستوري الذي اعتبرت انه يمكنه من جمع السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في يده.

وفي محاولة منها للطمأنة اصدرت الرئاسة المصرية بيانا باللغة الانكليزية وزعته على وسائل الاعلام الاجنبية «تؤكد» فيه «مجددا على الطبيعة المؤقتة لهذه الإجراءات المذكورة والتي لا تعني الإستحواذ على السلطة أو تركيزها في يد الرئيس، بل على العكس من ذلك فإنها تهدف إلى نقلها إلى برلمان منتخب ديموقراطيا وتجنب أية محاولة لتقويض أو إجهاض عمل مجلسين منتخبين بطريقة ديموقراطية «مجلسا الشعب والشورى»».

نقابة الصحافيين تدخل على خط الرفض وتدرس تحديد موعد اضراباً

واصدر الرئيس المصري الخميس الماضي اعلانا دستوريا جديدا حصن بموجبه كل قراراته من اي رقابة قضائية وحظر حل الجمعية التاسيسية لوضع الدستور من اي جهة قضائية ما اثار عاصفة من الاحتجاجات في البلاد.

ومنذ ان صدر هذا الاعلان الدستوري الجديد يصر مسؤولو جماعة الاخوان المسلمين الذين يدافعون عنه على طابعه «المؤقت» غير ان احزاب وحركات المعارضة المدنية اعربت عن رفضها لهذا المبرر معتبرة انه «ليست هناك دكتاتورية مؤقتة».

ويقضي الاعلان الدستوري بانه لا يجوز الطعن امام القضاء على كل قرارات الرئيس المصري سواء تلك التي اتخذها قبل صدوره او تلك التي قد يتخذها خلال الاشهر المقبلة وان هذه الحصانة تنتهي بانتخاب مجلس جديد لمجلس الشعب.

كما ينص الاعلان الدستوري على عدم جواز حل الجمعية التاسيسية لوضع الدستور او مجلس الشورى «اللذين يهيمن عليهما الاسلاميون» من اي جهة قضائية في الوقت الذي تنظر فيه المحكمة الدستورية العليا طعنا على تشكيلة الجمعية التاسيسية وعلى قرار الرئيس المصري بتشكيلها وينتظر ان ان تصدر قرارها في هذا الطعن الشهر المقبل.

والاحد اعلنت نقابة الصحافيين «رفضها» الاعلان الدستوري الذي اصدره مرسي معتبرة ان ما تضمنه «اعتداء صارخ على الحريات العامة وسيادة القانون واستقلال القضاء وتقييد للاعلام».

وقررت الجمعية العمومية للنقابة اثر اجتماع طارئ تكليف مجلس النقابة تحديد موعد الاضراب واحتجاب الصحف احتجاجا على «الاخطار التي تهدد حرية الصحافة» وتاييدا لقرار مجلس النقابة بانسحاب ممثلها من الجمعية التاسيسية للدستور.

وكانت هذه الجمعية التاسيسية، التي يسيطر عليها التيار الاسلامي، رفضت مطلب الصحافيين بالنص صراحة في الدستور الجديد على حظر العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر وعلى حظر مصادرة او تعطيل الصحف.

وشهدت الجمعية العمومية في بداية اجتماعها مشادات بين مؤيدين ومعارضين لجماعة الاخوان المسلمين.

من جانبهم واصل قضاة مصر التعبير عن غضبهم من الاعلان الدستوري والذي اعتبره المجلس الاعلى للقضاء «اعتداء» على استقلال السلطة القضائية.

استولوا على سد تشرين.. وتركيا تؤكد: «باتريوت» دفاعية فقط

سوريا: معارضو الأسد يواصلون التقدم.. وموسكو تنتقد دعم فرنسا لهم

موسكو – «ا. ف. ب»: انتقد رئيس الوزراء الروسي ديمتري مدفيديف في مقابلة مع وكالة فرانس برس وصحيفة لو فيغارو، دعم فرنسا للائتلاف السوري المعارض معتبرا انه «غير مقبول اطلاقا بتظر القانون الدولي».

وقال مدفيديف الذي وصل الى باريس مساء الامس في زيارة عمل تستمر يومين «من وجهة نظر القانون الدولي، انه امر غير مقبول اطلاقا».

ورأى مدفيديف الذي اجريت المقابلة معه في مقر اقامته في ضاحية غوركي ان قرار باريس الاعتراف بالائتلاف «ممثلا شرعيا وحيدا للشعب السوري» والدعوة الى رفع الحظر على تسليم اسلحة الى المعارضين لنظام الرئيس السوري بشار الاسد قرار «موضع انتقاد».

وقال مدفيديف «اذكر انه بحسب مبادئ القانون الدولي التي صادقت عليها الامم المتحدة عام 1970، لا يمكن لاي دولة القيام بعمل يهدف الى قلب نظام قائم في بلد ثالث بالقوة».

وكان الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الذي سيلتقيه مدفيديف خلال زيارته استقبل رئيس الائتلاف السوري المعارض احمد معاذ الخطيب في 17 نوفمبر في قصر الاليزيه.

واكد ان «روسيا لا تدعم نظام الاسد ولا المعارضة. ان موقفنا محايد» مشددا على ان الحل الوحيد للازمة السورية يكمن في بدء مفاوضات بين اطراف النزاع وتنظيم انتخابات جديدة.

وتابع مدفيديف ان «الرغبة في تغيير نظام بلد ثالث من خلال الاعتراف بقوة سياسية ممثلا وحيدا للسيادة الوطنية لا يبدو لي امرا حضاريا تماما».

وقال انه «يعود للشعب السوري بما فيه هذه القوى المعارضة ان يقرر مصير الاسد ونظامه. لكن من المستحسن ان تصل هذه القوى «المعارضة» الى السلطة بالسبل القانونية وليس بواسطة اسلحة تسلمها دول اخرى».

وسئل عن مواصلة روسيا تسليم اسلحة الى سوريا فقال ان «هذا التعاون العسكري كان على الدوام شرعيا» مشيرا الى ان الامم المتحدة لم تفرض حظرا على تسليم الاسلحة الى سوريا.

وقال «كل ما سلمناه هو اسلحة تهدف الى الدفاع عن النفس في مواجهة عدوان خارجي».

من جانبه جدد الجيش التركي امس التاكيد على ان صواريخ باتريوت التي طلبت انقرة من حلف شمال الاطلسي نشرها على اراضيها قرب الحدود مع سوريا لها مهمة دفاعية حصرا، مستبعدا بشكل قاطع استخدامها لشن اي هجوم.

واكدت رئاسة الاركان في الجيش التركي في بيان ان «هذا النظام سيتم نشره لدوافع دفاعية بحتة لمواجهة اي تهديد قد يأتي من سوريا».

واشار البيان الى ان هذه الصواريخ المضادة للطائرات وانظمة الدفاع الصاروخي لن يتم استخدامها «في شن عمليات هجومية» او لاقامة «منطقة حظر جوي» فوق سوريا.

واثر المخاوف من تمدد النزاع السوري الى اراضيها، طلبت تركيا الاسبوع الماضي من شركائها في الحلف الاطلسي نشر صواريخ باتريوت قرب حدودها مع سوريا، ما اثار غضب نظام الرئيس السوري بشار الاسد ودفع بحليفتيه روسيا وايران الى تحذير تركيا من عواقب هذه الخطوة.

والجمعة، حاول وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو طمأنة موسكو وطهران مؤكدا على الطابع الدفاعي لهذه الاسلحة.

بدوره، اكد الامين العام للحلف اندرس فوغ راسموسن لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال محادثة هاتفية ان نشر هذه الصواريخ يرتدي «طابعا «محض دفاعي» وانه لا يرمي «باي شكل من الاشكال الترويج لاقامة منطقة حظر جوي او لعمليات هجومية»، وفق المتحدث باسمه.

ومن المتوقع ان تعلن الدول الـ27 الاخرى الاعضاء في الحلف الاطلسي قريبا موقفها من الطلب الذي تقدمت به تركيا الاربعاء الماضي.

ووصلت بعثة خبراء من الحلف الاطلسي امس الى انقرة للقاء مسؤولين عسكريين اتراك.

كما من المقرر ان يزور اعضاء هذه البعثة اليوم الثلاثاء منطقة جنوب شرق تركيا المحاذية لسوريا لتحديد مكان نصب هذه الصواريخ وعددها.

وبحسب مصدر عسكري تركي، فإن اربعة الى ستة صواريخ باتريوت قد يتم نشرها في ملاطية وديار بكر وشانلي اورفة جنوب تركيا ما قد يستدعي نشر حوالي 400 جندي في تركيا من الحلف وتحديدا من البلدان الثلاثة في الحلف التي تملك نظام باتريوت «الولايات المتحدة، هولندا والمانيا».

ميدانيا استولى مقاتلو المعارضة السورية قبل الاحد الاثنين على سد استراتيجي يقع على نهر الفرات يصل بين ريفي حلب والرقة في شمال سوريا، حسبما افاد المرصد السوري لحقوق الانسان.

وذكر المرصد في بيان ان «مقاتلي الكتائب الثائرة سيطروا على سد تشرين والابنية المحيطة به بريف حلب وذلك إثر اقتحام مقاتلين من عدة كتائب السد امس الاحد بعد اشتباكات مع القوات النظامية وحصار للمنطقة دام عدة ايام».

ورافق الحصار قصف من قبل الطائرات الحربية على محيط المنطقة.

ويسمح السد بتوليد الطاقة

مقاتلون معارضون في حلب

ارتفاع حصيلة شهداء العدوان إلى أكثر من 170 قتيلا

القاهرة تحتضن مباحثات تنفيذ اتفاق التهدئة في غزة

غزة «الاراضي الفلسطينية» – «ا. ف. ب»: اعلن مصدر امني مصري رفيع المستوى ان مباحثات مصرية اسرائيلية حول تنفيذ بنود اتفاق التهدئة بين حماس واسرائيل بما في ذلك فتح المعابر، بدات امس.

وقال المصدر الامني لوكالة فرانس برس «سنبدا اليوم «الاثنين» مباحثات مع الجانب الاسرائيلي حول تنفيذ بنود اتفاق التهدئة بما في ذلك فتح المعابر».

واضاف «في اعقاب انهاء هذا الامر «فتح المعابر» سنواصل جهدنا ونامل ان تكون الخطوة القادمة المصالحة».

واعلنت الحكومة الفلسطينية المقالة التابعة لحماس امس انها ارسلت امس الاول وفدا برئاسة نائب رئيس الوزراء زياد الظاظا الى القاهرة لاجراء مباحثات غير مباشرة مع الاسرائيليين بوساطة مصرية حول المعابر والحدود والبضائع، ضمن اتفاق التهدئة.

وقال وكيل وزارة الخارجية في حكومة حماس غازي حمد في تصريح صحافي ان «الوفد يبحث خلال الاجتماع بعض التفاصيل المتعلقة بالتهدئة وعلى راسها المعابر والحدود وآلية دخول وخروج البضائع من والى قطاع غزة».

واكد ان «المفاوضات مع الاسرائيليين ستكون غير مباشرة برعاية مصرية» و«غير محددة بمدة زمنية معينة».

ميدانيا اعلن المتحدث باسم وزارة الصحة الفلسطينية التابعة لحركة حماس امس اشرف القدرة ان فلسطينيا توفي متاثرا بجروح اصيب بها خلال العملية العسكرية الاسرائيلية على غزة.

وقال القدرة ان «احمد علي المشهراوي «20 عاما» من غزة توفي متاثرا بجروحه التي اصيب به في 15 نوفمبر خلال العدوان الاسرائيلي على غزة».

واوضح ان «المشهراوي هو رابع فلسطيني يتوفى متاثرا بجروح اصيب بها خلال العدوان الاسرائيلي الاخير على غزة منذ الجمعة».

وبذلك ترتفع حصيلة القتلى الفلسطينيين في الهجوم الاسرائيلي الذي انتهى بتهدئة مع الفصائل الفلسطينية مساء الاربعاء الماضي، الى اكثر من 170 قتيلا.

سياسيا اغرب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل امس عن دعمه لمسعى الرئيس الفلسطيني محمود عباس للذهاب الى الامم المتحدة للحصول على وضع دولة مراقب لفلسطين في الامم المتحدة، بحسب بيان صادر عن حركة حماس.

وقال البيان ان «الاخ خالد مشعل اجرى صباح اليوم «الاثنين» اتصالا هاتفيا مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس اكد خلاله ترحيب حماس بخطوة الذهاب للامم المتحدة للحصول على صفة دولة مراقب».

واضاف البيان بان مشعل اكد «على ضرورة ان يكون هذا التحرك في اطار رؤية واستراتيجية وطنية تحافظ على الثوابت والحقوق الوطنية وتستند الى عوامل قوة بيد شعبنا الفلسطيني وعلى راسها المقاومة».

ويأتي البيان قبل ثلاثة ايام من توجه عباس الى الجمعية العامة للامم المتحدة لرفع تمثيل دولة فلسطين ويعد ان نفى قيادة حماس في قطاع غزة دعمهم لعباس في هذه الخطوة.

وبحسب البيان فانه تم التاكيد «على ضرورة انجاز المصالحة الوطنية كاولوية وطنية مستفيدين من الاجواء الايجابية بعد الانتصار الذي حققه شعبنا في غزة».

من جهته، قال عزت الرشق عضو المكتب السياسي لحماس ان حركته ترحب بالخطوة «بدون التنازل او التفريط باي شبر من ارضنا الفلسطينية من البحر الى النهر».